

## المملكة الأردنية الهاشمية

## وزارة العدل

## القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة

وعضوية القضاة السادة

محمد المحادين، هاني قاقيش، د. فؤاد الدرادكة، د. عيسى المومني

المميز: -

كرم إبراهيم أحمد شطناوي / وكيلته المحامية فضة شطناوي.

المميز ضده: -

شركة عدنان عواد حتاملة وأولاده المفوض بالتوقيع عنها عدنان حتاملة

وكيلها المحامي أحمد الدويري.

بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٩ خ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر

عن محكمة استئناف حقوق إربد في الدعوى رقم (٢٠١٤/١٣٩٩٧) بتاريخ ٢٠١٦/١/٣١ والمتضمن رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق إربد في الدعوى رقم (٢٠١٣/١٣٨٦) بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣٠ والقاضي: (بالزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعية مبلغ (٣٤٩١٥) ديناراً مع الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية بواقع (٩%) من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام) وتضمن المستأنف الرسوم والمصاريف عن هذه المرحلة ومبلغ (٢٥٠) ديناراً بدل أتعاب محاماة للمدعية من هذه المرحلة.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي: -

١. أخطأت محكمة الاستئناف بالزام المميز بالمبلغ المطالب به دون التعرض لمسألة الخصومة أو معالجتها من الناحية القانونية.

٢. أخطأت محكمة الاستئناف بإلزام المميز بالمبلغ المطالب به استناداً إلى كشف حسابات السادة تعهدات الشطناوي والياسين على الرغم من عدم صلاحية هذه البينة لبناء حكم قضائي عليها إذ إن هذه الكشوف قد تم إبرازها دون أن يتم استيفاء طوابع الواردات عنها.

٣. أخطأت محكمة البداية ومن بعدها محكمة الاستئناف وخالفت القانون في تعليها لجوازية مخاصمة المميز بصورة منفردة.

٤. محكمتم هي المختصة بالنظر والفصل بهذا الطعن تبعاً للوظيفة والمكان.

لهذا الأسباب طلبت وكالة المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠١٦/٣/٦ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً ورد التمييز .

## القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن وقائع الدعوى تتحصل في أنه بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٦ أقامت المدعية -شركة عدنان عواد حتاملة وأولاده- والمتولي شؤون الإدارة والتوقيع عنها عدنان عواد حتاملة وولده لؤي منفردين في كافة الأمور المالية والإدارية والقضائية والأخرى وكيلها المحامي أحمد الدويري لدى محكمة بداية حقوق إربد الدعوى رقم ٢٠١٣/١٣٨٦ بمواجهة المدعى عليه -كرم إبراهيم أحمد شطناوي- وتطالبه بمبلغ (٣٤٩١٥) ديناراً مع الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة والفائدة القانونية بتاريخ الاستحقاق وحتى السداد التام وقد أسسها على الوقائع التالية:-

١- المدعية شركة كسارات لإنتاج الحصى والرمل بكافة أنواعها وتوريدها للمتعهدين حسب الطلب.

٢- المدعى عليه متعهد باسم تعهدات الشطناوي والياسين.

٣- استجر المدعى عليه بضاعة من الشركة المدعية وترصد بذمته مبلغ (٣٤٩١٥) ديناراً بموجب توقيعه شخصياً على كشوفات الحساب الصادرة عن الجهة المدعية رغم المطالبة باستلام البضاعة.

٤- المدعى عليه ممتنع عن تسديد ما ترصد بذمته من مبالغ للجهة المدعية رغم المطالبة المتكررة بذلك.

نظرت محكمة البداية وبعد استكمال إجراءات التقاضي أصدرت بتاريخ ٢٠١٤/٦/٣٠ قرارها والمتضمن إلزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعية مبلغ (٣٤٩١٥) دينار مع إلزامه بالرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية بواقع (٩%) من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام.

لم يرتض المدعى عليه بهذا القرار فطعن فيه استئنافاً لدى محكمة استئناف إربد التي قررت بقرارها رقم (٢٠١٤/١٣٩٩٧) تاريخ ٢٠١٦/١/٣١ رد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف وتضمن المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة عن المرحلة الاستئنافية.

لم يرتض المدعى عليه بالقرار الاستئنافي وطعن فيه تمييزاً للأسباب التي أوردها في لائحة تمييزه المقدمة بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢٩ وتبلغها وكيل المميز ضدها بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢ وقدم لائحة جوابية بتاريخ ٢٠١٦/٣/٦.

وفي الرد على أسباب التمييز :-

وعن السببين الأول والثالث والمنصبين على الطعن بصحة الخصومة .

وفي ذلك نجد إن المدعى عليه (المميز) هو شريك متضامن في شركة شطناوي وفيصل سليم ياسين ويتولى شؤون الإدارة والتوقيع منفرداً بكافة الأمور المالية والإدارية

والقضائية الأخرى وأنه والحالة هذه مسؤول بالتضامن والتكافل مع سائر الشركاء عن الديون والالتزامات التي تترتب عليها أثناء وجوده شريكاً فيها ويكون ضامناً بأمواله الشخصية لتلك الديون والالتزامات وأن يجوز لدائن شركة التضامن مخاصمة الشركة والشركاء فيها معاً أو على الشريك وحده وفقاً لأحكام قانون الشركات فعليه تكون مخاصمة المدعى عليه وحده موافقة للقانون والخصومة متوافرة وما جاء بهذين السببين غير وارد ويتعين ردهما.

وعن السبب الثاني ومفاده تخطئة محكمة الاستئناف بإلزام المميز بالمبلغ المطالب به استناداً على كشوف حسابات دون أن يتم استيفاء طوابع إيرادات عنها .

في ذلك نجد إن الجهة المدعية قدمت لإثبات دعواها ببيانات خطية تمثلت بكشف حساب أبرز بوساطة منظمه وأن المدعى عليه رفع دعوى المدعي بإبطال مبلغ عشرين ألف دينار بموجب شيك مسحوب على البنك الأردني الإسلامي واقترح صيغة يمين اشتملت أيضاً على عدم انشغال الذمة وأن المدعى عليه لم ينكر توقيعه على تلك الكشوفات التي تعتبر حجة عليه .

وحيث إن اليمين الحاسمة هي التي يوجهها أحد المتداعين لخصمه ليحسم بها النزاع وفقاً للمادة (٥٣) من قانون البينات.

وإن المحكمة عدلت صيغة اليمين بما يتوافق ووقائع الدعوى وأنه وفقاً للمادة (٦٠) من قانون البينات أنه كل من وجهت إليه اليمين فنكل عنها دون أن يردّها على خصمه وكل من ردت عليه اليمين نكل عنها خسر دعواه.

وحيث إن توجيه اليمين الحاسمة يعني التنازل عما عداها من البينات بالنسبة للواقعة التي ترد عليها .

وحيث حلف ممثل المدعية اليمين الحاسمة بالصيغة المقررة يكون قد أثبت دعواه ويكون المدعى عليه قد خسر دفعه بما يتعلق بإثبات عدم انشغال الذمة والإيصال وحيث توصلت محكمة الاستئناف لهذه النتيجة مما يتعين رد هذا السبب.

وعن السبب الرابع ومفاده محكمتكم الموقرة هي المختصة بالنظر والفصل بهذا الطعن.

فإن قواعد الاختصاص منصوص عليها بقانون أصول المحاكمات المدنية وما ورد بهذا السبب لا يصلح سبباً للطعن مما يتعين الالتفات عنه.

لهذا نقدر رد الطعن التمييزي وتأييد الحكم المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٨ شوال سنة ١٤٣٧هـ الموافق ٢٠١٦/٧/١٣م

عضو \_\_\_\_\_ و \_\_\_\_\_  
نائب الرئيس \_\_\_\_\_ و \_\_\_\_\_  
برئاسة القاضي نائب الرئيس

عضو \_\_\_\_\_ و \_\_\_\_\_  
نائب الرئيس \_\_\_\_\_ و \_\_\_\_\_

رئيس الديوان

دق \_\_\_\_\_

س.أ